

Distr.
GENERAL

S/1995/657
7 August 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام بشأن الحالة في أبخازيا، جورجيا

أولا - مقدمة

١ - بموجب القرار ٩٩٣ (١٩٩٥) المؤرخ ١٢ أيار/مايو ١٩٩٥، طلب مجلس الأمن إليّ أن أقدم، كل ثلاثة أشهر، ابتداء من تاريخ اعتماد ذلك القرار، تقريرا عن جميع جوانب الحالة في أبخازيا بجمهورية جورجيا، بما فيها عمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا (البعثة).

ثانيا - الجوانب السياسية

ألف - أنشطة مبعوثي الخاص

٢ - لقد أبلغت المجلس، في تقريري السابق (S/1995/342)، بأنشطة مبعوثي الخاص، السيد إدوارد برونر، وبالجهود التي يبذلها الاتحاد الروسي، بوصفه عاملا ميسرا، لصياغة نص قد يوفر أساسا لتسوية جورجية أبخازية. وطوال شهور أيار/مايو وحزيران/يونيه وتموز/يوليه، تواصلت تلك الجهود وتابع ممثلي الخاص تقدمها من خلال اتصالاته، الدورية، بالسلطات الروسية.

٣ - ونظرا لعدم التوصل حتى مطلع تموز/يوليه الى نص متفق عليه، زار مبعوثي الخاص المنطقة في الفترة من ١٥ الى ١٨ تموز/يوليه. ولكي يبدأ مبعوثي الخاص جهده وقد توافرت لديه معلومات موثوقة عن مدى التقدم المحرز في المناقشات التي يقودها الاتحاد الروسي، التقى في سوتشي بالسيد بورييس باستوخوف، نائب وزير خارجية الاتحاد الروسي. وشرح السيد باستوخوف أوجه التقدم المحرز في إعداد مشروع بروتوكول والنقاط التي ووجهت المصاعب بشأنها. وقد استند مشروع النص، الذي أعطي مبعوثي الخاص نسخة منه، إلى عناصر مستمدة من المفاوضات التي جرت في السابق. وهو يستهدف تحديد مركز مقبول لأبخازيا داخل حدود جمهورية جورجيا الاشتراكية السوفياتية السابقة، بما في ذلك تحديد اختصاصات السلطات الاتحادية، وإنشاء هيئة تشريعية اتحادية، ومعالجة ذلك الجهاز للمسائل التي تمس المصالح الأبخازية بصفة مباشرة، والمسائل المتعلقة بعودة اللاجئين والمشردين عودة مبكرة سالمة.

٤ - ثم توجه مبعوثي الخاص من سوتشي الى غاغرا، في أبخازيا، للالتقاء بالسيد فلاديسلاف أردزينبا، الزعيم الأبخازي. وبعد استعراض الحالة الجارية في أبخازيا، بما فيها الآثار الوخيمة المترتبة على الأمطار

الغزيرة التي هطلت مؤخرا، تناول النقاش مشروع البروتوكول. وقال السيد أردزينبا إنه لا يمكن قبوله ما لم يُدخل عليه عدد من التغييرات. وقال إنه ليس معارضا لترتيب اتحادي من هذا القبيل، ولكنه يرى أن مثل هذا الترتيب لا يتحقق إلا بين كيانيين متكافئين. وفيما يختص بعودة اللاجئين، أبدى السيد أردزينبا رغبته في العمل بالترتيب الذي تم التوصل اليه فعلا بموجب الاتفاق الرباعي المؤرخ ٤ نيسان/ابريل ١٩٩٤ (S/1994/397، المرفق الثاني). وعلاوة على ذلك، فإنه لم يقبل أن تقوم قوات حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة بدور فعال في توفير الأمن للعائدين. وكان من رأيه أن مهام الشرطة لا يمكن أن تسند إلى أية جهة خلاف السلطات الأبخازية.

٥ - وفي ختام المناقشات، أعرب السيد أردزينبا عن رغبته في التوصل الى سبل لمواصلة عملية التفاوض.

٦ - وفي ١٦ تموز/يوليه، عاد مبعوثي الخاص الى سوتشي، وبعد أن أجرى مزيدا من المناقشات مع السيد باستوخوف، توجه الى تبليسي للالتقاء بالسيد ادوارد شفرنادزه، رئيس الدولة في جمهورية جورجيا. كما عقدت اجتماعات مع عدد من زملاء رئيس الدولة الكبار ومستشاريه، ومع ممثلي المشردين من أبخازيا، وسفراء "البلدان الصديقة لجورجيا" الممثلة في تبليسي (ألمانيا، وروسيا، وفرنسا، والولايات المتحدة) ومع بعثة منظمات الأمن والتعاون في أوروبا لدى جورجيا، ومع ممثلي لجنة الصليب الأحمر الدولية ووكالات الأمم المتحدة العاملة في جورجيا.

٧ - وأعرب السيد شفرنادزه عن بالغ أساه لاستمرار انعدام أي تقدم حقيقي. فعلى الرغم من صدور ١٠ قرارات من مجلس الأمن، ومن التدابير التي اتخذتها هيئات أخرى، لم تتحقق أي نتائج ملموسة حتى الآن. وفيما يختص بمشروع البروتوكول، رأى السيد شفرنادزه وكبار مستشاريه أنهم قد قدموا فعلا أكبر قدر ممكن من التنازلات وأن من غير المقبول تقديم أية تنازلات أخرى. وعلى الرغم من ذلك، ينبغي للعمل أن يستمر بشأن مشروع البروتوكول.

باء - تعيين نائب مقيم للمبعوث الخاص

٨ - لقد سعى مبعوثي الخاص جاهدا، منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، الى الجمع بين الطرفين الجورجي والأبخازي على مائدة التفاوض لكي يتوصلا الى تسوية سياسية شاملة. وفي خلال الأشهر القليلة الماضية، بذلت جهود إضافية بقيادة الاتحاد الروسي. ورغم تحقق قدر معين من التقدم، لم يكن هذا القدر كافيا لحل مشكلة عودة اللاجئين والمشردين، وهي مشكلة ملحة. ولا تزال هناك أيضا فجوة كبيرة تفصل بين الجانبين فيما يختص بمركز أبخازيا السياسي في إطار السلامة الإقليمية الجورجية. وحتى إذا ثبت إمكان التوصل الى اتفاق بشأن مشروع البروتوكول الجاري مناقشته حاليا، فستكون هناك فترة طويلة من المفاوضات التفصيلية الرامية الى الاتفاق على سبل تنفيذ جوانب التسوية، الدستورية منها والاقتصادية

والمتعلقة بحقوق الإنسان وجوانبها العملية الأخرى. ومثل هذه المفاوضات تستلزم اهتماما مستمرا على الطبيعة.

٩ - ولذلك، قررت أن أعين نائبا لمبعوثي الخاص يقيم في المنطقة بحيث يمكنه توفير وجود مستمر على مستوى سياسي رفيع. وعلى غرار عمليات أخرى، من قبيل العمليتين الموجودتين في قبرص وطاجيكستان، سيكون النائب أيضا رئيسا لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا. وعند اضطلاع النائب بمهام الاتصال السياسي والتفاوض، سيقسم وقته بين تيبيليسي وسوخومي وسيسافر، حسب الضرورة، إلى موسكو لإجراء مشاورات مباشرة مع السلطات الروسية. وسيكون التعيين على مستوى مكافئ لهذه المسؤوليات. وإنني أمل أن يكون من الممكن إتمام هذا التعيين في أقرب وقت ممكن من الناحية العملية، لكي يتسنى لشاغل ذلك المنصب أن يكون في موقعه في النصف الأول من أيلول/سبتمبر.

ثالثا - الحالة الإنسانية

ألف - حالة اللاجئين والمشردين

١٠ - لم يحدث، منذ صدور تقرير السابقي الموجه إلى مجلس الأمن، أي تغيير رئيسي في حالة المشردين، أو في إمكانيات عودتهم طوعية إلى أبخازيا بسلام وكرامة، أو في الحالة السائدة في مقاطعة غالي. إذ لا تزال أعداد كبيرة من الناس تعيش ظروفًا صعبة في زغديدي وأماكن أخرى في الأراضي الخاضعة للحكومة، وهو الأمر الذي يلقي عبئا ثقيلا على اقتصاد جورجيا، وعلى العلاقات الإنسانية، وعلى الخدمات المحلية. وفي ظل هذه الظروف، بلغ الإحباط والكرب مستويات شديدة جدا أدت إلى الدعوة إلى عودة الناس إلى وطنهم تلقائيا بأعداد كبيرة.

١١ - وأسفرت التحسينات الطفيفة في الأحوال الأمنية بمقاطعة غالي عن زيادة تنقلات المشردين كل يوم جيئة وذهابا عبر نهر إنغوري، متجهين أساسا إلى المنطقة الأمنية الدنيا للعمل في الحقول أو التجارة أو إصلاح الديار. وقرر البعض من هؤلاء الأشخاص البقاء في مقاطعة غالي طالما ظل الأمن على حاله ولم يتدهور مرة أخرى. ويقدر عدد السكان شبه المقيمين بما يتراوح بين ٢٥ ٠٠٠ و ٣٥ ٠٠٠ نسمة.

١٢ - وفي ١٩ أيار/مايو ١٩٩٥، دعت اللجنة الرباعية إلى الانعقاد في موسكو لكي تستطلع مرة أخرى إمكانيات استئناف برنامج العودة الطوعية إلى الوطن تحت رعاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وقدم ممثلو المفوضية جدولا زمنيا محددا للعودة، وبموجب ذلك الجدول يعود المشردون من مقاطعة غالي إلى ديارهم قبل نهاية عام ١٩٩٥. ورغم الجهود المضنية التي بذلت للحصول على استجابة أكثر مرونة، تمسك الجانب الأبخازي بموقفه السابق، الذي يتمثل في السماح بالعودة لـ ٢٠٠ شخص فقط أسبوعيا. ولا يزال هذا الموقف غير مقبول لدى الأطراف الأخرى.

١٣ - وبُعيد الاجتماع، أعلنت السلطات الأبخازية أن أبخازيا ستبدأ برنامجها لإعادة إلى الوطن استنادا إلى العرض القاضي بعودة ٢٠٠ شخص أسبوعيا. وقيل للعائدين إلى غالي إنه يتعين عليهم ملء استمارات أبخازية وتقديم معلومات تفصيلية عن أقاربهم الذين التمسوا اللجوء في أماكن أخرى. ومن يرفض ذلك يُحرم من المساعدات الإنسانية. وبعد أن تأذن السلطات الأبخازية، يُتوقع من المقيمين في غالي أن يجدوا هؤلاء الأقارب ويعودوا بهم إلى أبخازيا. ويبدو أن عددا قليلا من الأقارب هو الذي عاد حتى الآن باستعمال هذا الإجراء.

١٤ - كما أعلنت أبخازيا أنها ستبدأ في تسجيل جميع القاطنين في مقاطعة غالي وأنها تتوقع من المفوضية أن تشترك في هذه العملية. وردت المفوضية بأنها غير قادرة على الاشتراك في هذا الإجراء، وأوضحت أن تسجيل العائدين عودة تلقائية يرتبط ارتباطا مباشرا بعملية العودة الطوعية الرسمية المتزامنة التي تخضع لأحكام الاتفاق الرباعي، وأنه مكمل لها. إلا أن هذا قد توقف. كما أن الغرض من التسجيل هو تقديم الحماية الدولية للعائدين عودة تلقائية، في حين أن الحالة الأمنية لا تسمح للمفوضية بتقديم هذه الحماية في الوقت الحالي. وعلاوة على ذلك لا يمكن للمرء أن يتحدث عن عودة دائمة تلقائية، بينما المشردون يعبرون نهر إنغوري ذهابا، من جهة لا يزال الأمن فيها محفوفًا بأخطار بالغة، وإيابا، من جهة يسودها الحال نفسه.

١٥ - ولا تزال المفوضية ترصد حالة العائدين وحالة السكان المحليين، باذلة في ذلك كل ما تملك من جهد، وعلى ضوء محدودية مواردها والصعوبات الناجمة عن تدخلات الميليشيا الأبخازية المسلحة. وتعاون المفوضية مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، وتتصل بهما اتصالا مباشرا. وقد ووجهت مصاعب معينة في العلاقات الشخصية بين موظفي المفوضية الميدانيين وممثلي السلطات الأبخازية؛ وهذه المصاعب تجري معالجتها.

١٦ - وفيما بين آذار/مارس وتموز/يوليه، وزعت المفوضية على أكثر من ٧٠٠٠ حالة شديدة التأثير، في مقاطعتي غالي وأوتشامشيرا على السواء كساء للأطفال وبسكويتا غنيا بالبروتينات ومؤونات غذائية من برنامج الأغذية العالمي. وقدمت البعثة وقوات حفظ السلام دعما سوقيا وأمنيا. ولم ترد أية تقارير عن وقوع أعمال نهب لاحقة.

١٧ - وخلال زيارة مبعوثي الخاص في تموز/يوليه، ناقش حالة اللاجئين مع السيد أردزينبا أولا، ثم مع السيد شيفرنادزه. وقال السيد أردزينبا إن ما يتراوح بين ٣٠٠٠ و ٤٠٠٠ لاجئ ومشرّد قد عادوا تلقائيا وإن السلطات الأبخازية سجلت فعلا نحو ٢٦٠٠ منهم. وأعرب عن اعتقاده بأن نحو ١٠٠٠ شخص من منطقة غالي لا يريدون، على الأرجح، العودة على الإطلاق؛ ومن ثم فإن عدد من سيعودون أقل كثيرا مما تدعيه السلطات الجورجية. وكان قد اقترح فعلا استمرار حالات العودة بمعدل ٢٠٠ شخص أسبوعيا. وأعرب السيد شيفرنادزه عن قلقه الشديد لأن اللاجئين لم يعادوا في سلام أو بأعداد كافية، ولأن العائدين

يتعرضون للاعتداءات ويقتلون في منطقة غالي، ولأن حالة المشردين في أماكن أخرى من جورجيا تدعو الى الحزن.

١٨ - وفي جلسة مع نحو ٥٠ ممثلاً للمشردين من أبخازيا، استمع مبعوثي الخاص الى بيانات عديدة ممزوجة بالمرارة، وبثورة المشاعر أحياناً، تنتقد انعدام التقدم على مدى سنتين تقريباً منذ سقوط سوخومي ومنطقة غالي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. ورد مبعوثي الخاص، قائلاً إنه يتفهم جيداً مشاعر الاحباط المعرب عنها على نطاق واسع وإن كان لابد من إدراك ضرورة التوصل الى حل سياسي مع السلطات التي تسيطر في الوقت الحالي على أبخازيا سيطرة فعلية. وأي سبيل آخر سوف يفضي الى المزيد من إراقة الدماء.

باء - النداء الموحد المشترك بين الوكالات من أجل القوقاز

١٩ - لعل الصعوبتين الأشد إلحاحاً بين الصعوبات التي تواجهها جورجيا بأسرها حالياً هما ندرة الأغذية الأساسية وحالة الامداد بالطاقة. وبعد سنوات عديدة شهدت حالات عجز ضخمة في الميزانية، باتت الحكومة مفتقرة الى موارد تكفل الاستمرار في تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية. فالكثير من وحدات الرعاية الصحية الأولية والمستشفيات غير قادر على العمل بسبب العجز في الأدوية والمعدات. والرعاية الصحية تكاد تعتمد الآن اعتماداً كلياً على المساعدات الانسانية الدولية.

٢٠ - وبالإضافة الى ذلك، فإن أعداداً ضخمة من اليتامى والأطفال المسييين والأشخاص المحتاجين الى تعليم خاص تعيش في الوقت الحالي ظروفًا بالغة القسوة بسبب تضائل الانفاق الحكومي. ومعظمهم لا يجد ما يكفي من الطعام والأسرة والملابس الدافئة والمواد التعليمية. ومثلما هو الحال في جمهوريات القوقاز المجاورة، يقل المتاح من كتب الدراسة والمواد المدرسية، ويحتاج العديد من أبنية المدارس الى إصلاح عاجل.

٢١ - وعلى النحو المبين في تقريرتي السابق المؤرخ ١ أيار/مايو (S/1995/342) وجه النداء الموحد الثاني المشترك بين الوكالات من أجل جورجيا الشامل للفترة من ١ نيسان/أبريل ١٩٩٥ الى ٣١ آذار/مارس، ١٩٩٥ في جنيف يوم ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٥، وفيه طُلب مبلغ ٣٨٥ ٤٧٣ ٣٦ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة في صورة مساعدات مالية لمشاريع الوكالات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة التي تتصدى للاحتياجات الفورية للمشردين داخلياً، فضلاً عن فئات المجتمع المحلي الأخرى التي تعاني الضعف. وهذه المشاريع تشمل مشاريع غوثية ستضطلع بها وكالات الأمم المتحدة ومنظماتها والمنظمات غير الحكومية في قطاعات الأغذية، وغير الأغذية، والمأوى والصحة، فضلاً عن مشاريع تكمل المتواصلة البادئة بالمساعدة الغوثية والمنتھية بالتنمية.

٢٢ - وكانت استجابة المانحين لذلك النداء مخيبة للآمال. فحتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥، لم يكن قد لُبي من احتياجات التمويل الكلية سوى ٥ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة، الأمر الذي يهدد برنامج الأمم المتحدة للمساعدة الانسانية في ذلك البلد بالخطر الشديد. وعلى الرغم من إلحاح الحاجة الى المضي في مساعدة السكان المشردين داخليا، سيرغم هذا الافتقار الى الأموال مفضوية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على وقف أنشطتها في المستقبل القريب جدا ما لم ترد مساعدة مالية عاجلة.

جيم - حقوق الانسان

٢٣ - في الفقرة ٩ من قرار مجلس الأمن ٩٩٢ (١٩٩٥)، طلب مني مجلس الأمن القيام، في سياق الفقرة ٧ من القرار ٩٧١ (١٩٩٥)، بالنظر في سبل تحسين مراعاة حقوق الانسان في المنطقة. وبناء على طلبي، أرسل المفوض السامي لحقوق الانسان موظفا كبيرا معنيا بحقوق الانسان الى جورجيا لمناقشة إمكانية إنشاء بعثة لمراقبة حقوق الانسان هناك. وجرت الزيارة فيما بين ٢٤ حزيران/يونيه و ٢ تموز/يوليه عام ١٩٩٥. كما تناول مبعوثي الخاص هذه المسألة خلال زيارته للبلد في الفترة من ١٥ الى ١٨ تموز/يوليه.

٢٤ - وقد أشار ممثلو حكومة جورجيا، في خلال اجتماعاتهم مع مبعوثي ومع موظف حقوق الانسان الرفيع المستوى، الى ما يتصل بمنطقة غالي من مشكلات خطيرة متعلقة بحقوق الانسان. وأعربوا عن قلقهم لعدم وجود أي تقدم ظاهر بشأن عودة اللاجئين والمشردين المنظمة، فضلا عن انعدام الأمن للسكان المحليين. ورأوا أن السلطات الأبخازية هي التي تعرقل التقدم في هذين المجالين. وأيدت الحكومة بشدة انشاء بعثة لمراقبة حقوق الانسان في منطقة غالي تعمل من الأراضي الخاضعة لسيطرة جورجيا.

٢٥ - وذكرت السلطات الأبخازية، لاسيما السيد أردزينبا، أن انتهاكات حقوق الانسان في اقليم غالي إنما يرتكبها الخارجون على القانون أو يرتكبها عملاء جورجيا وقواتها، الذين ربما يحرضون أيضا على ارتكابها. وعرض السيد أردزينبا التعاون مع أية بعثة يحتمل انشاؤها لمراقبة حقوق الانسان تعاوننا مطلقا. إلا أنه أعرب عن اعتقاده بأن الزيارات الدورية التي يقوم بها مراقبو حقوق الانسان مقبولة أكثر في الوقت الراهن إذا ما قورنت بوجود دائم لمراقبة هذه الحقوق.

٢٦ - وعندما قال مبعوثي الخاص للسيد أردزينبا إن أية بعثة تنشئها الأمم المتحدة، بالاشتراك مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في المنطقة لمراقبة حقوق الانسان ستؤدي الى تفادي الازدواج في الجهود، اعترض السيد أردزينبا بشدة على انشاء مثل هذه البعثة في منطقة غالي.

٢٧ - وانشاء بعثة لمراقبة حقوق الانسان سيزود كلا من السلطات المحلية والمجتمع الدولي بتقديرات موثوقة تتناول حالة حقوق الانسان، مع إيلاء اهتمام خاص الى العائدين واللاجئين. وفي ظل انعدام مثل هذه الصورة الموضوعية، تخلق الاتهامات المتبادلة المفتقرة الى الأسانيد والأدلة توترات اضافية وتعرقل عودة اللاجئين والمشردين. وبالتعاون مع المنظمات والهيئات الدولية الأخرى الناشطة في المنطقة، سوف تكون أية بعثة لمراقبة حقوق الانسان في غالي بمثابة عون أيضا على بناء الثقة واستحداث أنشطة للمساعدة

التقنية بهدف إقامة سيادة القانون وتقوية المؤسسات اللازمة لتعزيز حقوق الانسان وحمايتها. وترد في المرفق الأول بهذا التقرير أهداف مثل هذه البعثة وأساليب عملها. وسيواصل مبعوثي الخاص والمفوض السامي لحقوق الانسان جهودهما للتوصل الى اتفاق على إنشائها في غالي.

٢٨ - وعلى غرار ما حدث في صراعات أخرى من هذا النوع، فإن مسألة الجرائم المرتكبة في الماضي القريب وعدم معاقبة مرتكبيها يمثلان عقبة كأداء تحول دون إقامة الثقة المتبادلة. ولحل هذه المشكلة، تلزم اتصالات أخرى مع الأطراف لاستطلاع الصيغ المختلفة لتناول التصرفات الخاطئة المرتكبة في الماضي. وسوف تعنى بعثة مراقبة حقوق الانسان المقترحة عناية أساسية بالحالة الراهنة في منطقة غالي، إلا أنها ستكون أيضا قادرة على التعبير عن آرائها بشأن حقوق الانسان في مناطق جورجيا الأخرى، بقدر تأثيرها على منطقة غالي.

رابعا - عمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا

٢٩ - خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، واصلت البعثة الوفاء بالمهام التي أناطها بها مجلس الأمن، وأخذت تعمل في المنطقة الأمنية والمنطقة المحدودة السلاح وفي وادي كودوري. ولا تزال البعثة تحت قيادة العميد جون هفيد غارد (الدانمرك) كبير المراقبين العسكريين. وهي تعمل بقوامها الكامل المأذون به، وهو ١٣٦ مراقبا عسكريا (انظر المرفق الثاني)، ولديها أيضا ٥٥ موظفا مدنيا دوليا و ٦٩ موظفا مدنيا محليا. وكبير المراقبين العسكريين وهيئة أركانه الصغيرة يتخذان من مقر قيادة البعثة في سوخومي قاعدة لهما، بينما يوجد الباقون في بيتسوندا، وقوامهم الحالي ١٠٣ أفراد (٢١ عسكريون، و ٤٦ دوليون، و ٣٦ محليون). والبعثة منظمة في ثلاثة قطاعات، ومقار قيادة القطاعات موجودة في سوخومي وغالي وزغديدي. وهناك مكتب اتصال في تبيليسي، عاصمة جورجيا (انظر الخريطة).

٣٠ - وللبعثة في الوقت الحالي، ست قواعد لمواقع أفرقة، على النحو التالي: واحدة في أجارا، بوادي كودوري؛ وثلاث في إنغور غيس، وأوتوبايا، وزمو - بارغبي، بقطاع غالي؛ وإثنتان في ظفاري ودارشلي بقطاع زغديدي. وهذه القواعد توفر وجودا دائما للبعثة في الجهات الرئيسية، مما يزيد من ثقة السكان فيها. ومواقع القواعد تمكن البعثة من التعاون الوثيق مع قوات حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة، ومن الرد على الحوادث بسرعة. وجميع القواعد الحاوية لمواقع الأفرقة موجودة في جهات لها أهميتها عند الطرفين الجورجي والأبخازي.

٣١ - ولا تزال عمليات البعثة تعتمد على الدوريات المتحركة التي تنطلق من مقار قيادات القطاعات والقواعد الحاوية لمواقع الأفرقة. وفي قطاع غالي، يسير عدد من هذه الدوريات بالاشتراك مع قوات حفظ السلام. وقوام البعثة الراهن من المراقبين العسكريين يسمح بتغطية شاملة للقطاعات وبأنشطة الدوريات؛ وبالإضافة الى ضمان التزام الأطراف بأحكام اتفاق موسكو فإن لقوام البعثة أثرا واضحا في ردع النشاط الاجرامي.

٣٢ - وبصرف النظر عن القيود المبينة بصورة اجمالية في الفقرات ٣٩ الى ٤١ أدناه، فقد استمر التعاون مع الجانبين كليهما بمعدل مقبول. إلا أن الجانبين ظلّا، في الوقت نفسه، ينتقدان البعثة: فالجورجيون ينتقدونها بسبب انعدام التقدم في إعادة اللاجئين الى ديارهم، والأبخازيون ينتقدونها لما يدعى من فشلها في منع تسلل العناصر المسلحة الى المنطقة الأمنية على الضفة الغربية لنهر إينغوري. وتواصل البعثة جهودها لشرح ولايتها. وفي الأسابيع الأخيرة، زادت التوقعات فيما يخص العودة أعداد كبيرة من اللاجئين الى منطقة غالي زيادة كبيرة في مناسبتين - أولاهما حوالي ١٥ أيار/مايو، وثانيتها حوالي ١٥ تموز/يوليه. وفي كلتا الحالتين، كان السبب في ذلك بيانات أدلى بها الساسة الجورجيون، في تبيليسي وفي غرب جورجيا، شجعوا فيها على العودة الى الديار بأعداد كبيرة، أو وعدوا بذلك. وكان رد الفعل الأبخازي عدائيا في الحالتين؛ كما أن ما أعلنه قائد قوات حفظ السلام في مطلع تموز/يوليه من حماية توفرها وحداته للاجئين في عودتهم الجماعية قد أدى الى تهديدات من الجانب الأبخازي، مفادها أن هذا سوف يسفر عن استئناف الصراع.

٣٣ - ومنذ تقريره الأخير المرفوع الى مجلس الأمن (S/1995/342)، وقع عدد من حوادث السرقة السلب المرتكبة بقوة السلاح ضد أفراد البعثة القائمين بالدوريات، ولكن كبير المراقبين العسكريين لا يعتقد أن هذه الحوادث تعبر عن نمط من أنماط العمل المخطط المدبر ضد البعثة.

٣٤ - وظلت البعثة تتعاون تعاونا وثيقا مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وهي تتعاون تعاونا وثيقا أيضا مع المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، وهذا التعاون يشمل تنظيم جلسات إحاطة أمنية.

٣٥ - ولا يزال التعاون بين البعثة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا مستمرا حسبما أجملت في تقريره المؤرخ ٦ آذار/مارس عام ١٩٩٥ (S/1995/181، الفقرة ٢١). وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، زار أعضاء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا السلطات الأبخازية في سوخومي وغالي؛ ويسرت البعثة تلك الزيارات وأطلعت المنظمة على الحالة في أبخازيا، سواء عن طريق مكتب اتصالها في تبيليسي، أو في المنطقة نفسها. كما أطلع كبير المراقبين العسكريين بعثة المنظمة على الحالة خلال زيارته لتبيليسي.

خامسا - الحالة على الطبيعة

ألف - الحالة العامة

٣٦ - فيما بين ١ أيار/مايو ونهاية تموز/يوليه، ظلت الحالة في المنطقة الأمنية غير مستقرة، على الرغم من زيادة عدد حالات العودة التلقائية الى منطقة غالي خلال تلك الفترة. وعلى الرغم من السيطرة التي تمارسها قوات حفظ السلام على حرية تصرف المليشيا الأبخازية، فإن العائدين يخشون أن تتخذ المليشيا إجراءات ضدهم، من قبيل مصادرة محاصيلهم وقت الحصاد. وهذا القلق ليس بلا مبرر، وذلك على ضوء التطورات التي شهدتها جهة غمريشي، حيث لم تعد لقوات حفظ السلام نقطة تفتيش دائمة. ومن هذه

الجهة رجع الى زغديدي كثير من العائدين السابقين. وتفيد التقارير أن ذلك حدث نتيجة لمسلك الميليشيا العنيف تجاه السكان المحليين. كما استمر النشاط الإجرامي، إذ سجلت خلال الفترة ٧ حوادث قتل و ١٢ حادثة اختطاف. وقد تركّز هذا النشاط في منطقة غالي، حيث تضاعفت عمليات قوات حفظ السلام تضاملاً ملحوظاً خلال فترة تناوب عناصر القوة وتدريبها فيما بين منتصف أيار/مايو ومنتصف حزيران/يونيه عام ١٩٩٥. كما استمر النهب وتدمير الممتلكات، وإن كان ذلك بمعدلات أقل مما شهدته الفترة المشمولة بتقرير السابق.

٣٧ - وتدعي السلطات الجورجية المحلية أنها تسيطر على قوات وزارة الداخلية، التي تشمل ما يسمى "كتيبة أوبريا" وما كان يعرف بـ "فيلق الإنقاذ" (أعضاء الـ Mkhedrioni). إلا أن البعثة تعتقد أنه لا يمكن القول إن جميع عناصر قوات وزارة الداخلية تخضع خضوعاً تاماً لسيطرة السلطات الجورجية. فلدى قوات حفظ السلام نظام لتسريح حمل الأسلحة، ولكن البعثة ترى أن اشتراط الحصول على ترخيص لحمل السلاح ليس شاملاً للجميع وأن كميات كبيرة من الأسلحة لا تزال متاحة في المنطقة حتى وإن كانت لا تعرض على الملأ. وتقوم جماعات مسلحة بعبور نهر إنغوري بشكل منتظم، ومنع ذلك صعب للغاية على البعثة وعلى قوات حفظ السلام. وهناك أيضاً أدلة استنتاجية توحى بوجود صلات قوية تربط بين الجماعات الإجرامية الأبخازية والجورجية عبر نهر إنغوري.

باء - المنطقة الأمنية والمنطقة المحدودة السلاح

٣٨ - ظلت المنطقة الأمنية خالية من الأفراد العسكريين الجورجيين والأبخازيين، وهي هادئة نسبياً على السطح. وعلى جانبي نهر إنغوري، تجري بنجاح زراعة مساحات صغيرة، وتجري زراعة بعض الأراضي في منطقة غالي لأول مرة منذ نشوب حرب السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣. وعلى الرغم من وقوع عدد من الحوادث الخطيرة في منطقة غالي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تتكرر عمليات من قبيل العمليات التي نفذتها الميليشيا الأبخازية في وقت سابق من هذه السنة، وشهدت المنطقة نشاطاً أقل عنفاً مما شهدته خلال فترة الإبلاغ السابقة. وقد أسهم وجود قوات حفظ السلام والبعثة في هذا النقصان إسهاماً ملحوظاً. وعلى الجانب الجورجي من نهر إنغوري، لا تزال قرية شمغونا تمثل مركزاً للجماعات المسلحة الراديكالية، وفي أناكليا، حيث يوجد أيضاً حشد من اللاجئين، كثيراً ما تشتد مشاعر الإحباط. وقد أنشئت في ٥ أيار/مايو ١٩٩٥ قاعدة جديدة حاوية لموقع فريق في ظفاري.

٣٩ - وقد تواصلت استعدادات الجانب الأبخازي الدفاعية في المنطقة المحدودة السلاح، لا سيما على امتداد قناة غالي. ويبدو الأبخازيون حساسية شديدة إزاء إمكانية الوصول إلى تلك القناة وإلى البقعة الواقعة جنوب أوتشامشيرا مباشرة. وبالمثل، لقيت البعثة صعوبات أحياناً، عندما كانت تحاول الوصول إلى جهة تكفارشلي. وفي تموز/يوليه، طلبت السلطات الأبخازية في سخومي من البعثة أن توافق على ترتيبات إجرائية جديدة للقيام بالدوريات في المنطقة المحدودة السلاح على الجانب الأبخازي من نهر إنغوري. وهذا الطلب يتمشى مع اتفاق موسكو، الذي يشير إلى الحاجة إلى التشاور بين الأطراف عند القيام بدوريات

خارج المنطقة الأمنية. واعتباراً من تاريخ هذا التقرير، تجري هذه العملية بنجاح، وتواصل البعثة القيام بدورياتها في المنطقة المحدودة السلاح على الجانب الأبخازي.

٤٠ - وكانت هناك انتهاكات عارضة على الحد الشمالي للمنطقة المحدودة السلاح، ولكن البعثة لم ترصد أي وجود جديد دائم للأسلحة الثقيلة داخل المنطقة. وفي بداية أيار/مايو، وجدت الدوريات في مبنين من مباني المصانع في تكفرشلي ما مجموعه ١١ قطعة مدفعية تخضع للقيود التي فرضها اتفاق موسكو. ويبدو أن قطع المدفعية هذه كانت في ذلك المكان منذ نهاية حرب ١٩٩٣. ولم يكن أي من الأسلحة صالحا للتشغيل، بسبب عدم وجود أجزاء حيوية ونقص الصيانة الواضح. وبعد دورية مشتركة بين البعثة وقوات حفظ السلام واحتجاج في مطلع تموز/يوليه، يمكن للبعثة أن تؤكد أن ٩ قطع من تلك الأسلحة قد نقلت بصورة نهائية إلى مكان خارج المنطقة المحدودة السلاح. وربما كانت القطعتان الأخريان موجودتان حتى الآن في تكفرشلي، ولكن الدوريات حرمت منذ ذلك الحين من إمكانية الوصول إلى مبني المصانع. ولا تزال المفاوضات مستمرة بين البعثة والسلطات الأبخازية، بهدف استمرار القيام بالدوريات.

٤١ - ولعل مجلس الأمن يعلم أن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا كانت تعاني صعوبات متزايدة فيما يختص بتفتيشها على مواقع تخزين الأسلحة الثقيلة التي تحتفظ بها حكومة جورجيا والسلطات الأبخازية. ولكي تتمكن البعثة من الوصول إلى الموقع الجورجي الكائن في سناكي، ينبغي لها الآن أن تقدم طلباً إلى النائب الأول لوزير دفاع جورجيا، أما إمكانية الوصول إلى الموقع الأبخازي في أوتشامشيرا فقد باتت صعبة للغاية نظراً لعدم التعاون المستمر من قبل السلطات. ويدعي الجانبان كلاهما أن المعدات غير الصالحة للتشغيل وحدها هي التي اختزنت في المواقع وأن بعض المعدات التي رصدها البعثة في المواقع تختزن هناك لأسباب لا علاقة لها بالامتثال لأحكام اتفاق موسكو. وقد احتجت البعثة على فرض القيود على أنشطتها، ولكن احتجاجاتها كانت بلا جدوى حتى الآن.

٤٢ - وعلى الضفة الشرقية لنهر إنغوري، كانت هناك عربة مدرعة ترابط منذ وقت طويل خارج مركز شرطة زغديدي على نحو يمثل انتهاكاً للاتفاق الموقع في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٤، ولكن البعثة لم تكتشف أية محاولات أخرى لإدخال أسلحة ثقيلة إلى المنطقة المحدودة السلاح.

جيم - وادي كودوري

٤٣ - أنشأت البعثة قاعدة جديدة حاوية لموقع فريق في أجارا، وهي مجتمع محلي يعيش فيه سفانيون، وتحتل مرتفعاً في وادي كودوري، الأمر الذي زاد كثيراً من قدرة البعثة على مراقبة الوادي.

٤٤ - والتعاون بين البعثة والنقطة الدائمة لقوات حفظ السلام في لاتا، على بعد ٢٠ كيلومتراً غرب أجارا، طيب للغاية: والجانبان يتبادلان المعلومات والمساعدات بشكل منتظم. وقد ظلت العلاقات بين الأبخاز وبين السفانيين مستقرة، وهناك بعض الأدلة التي تشير إلى أن عدداً ملحوظاً من السفانيين القاطنين في جهة

مستلا في جورجيا، الذين كانوا يعيشون سابقا في وادي كودوري، قد عادوا اليه في مطلع تموز/يوليه. إلا أن المناقشات بين الأبخازيين والسفانيين توقفت فعليا في الآونة الأخيرة، بما في ذلك المناقشات بشأن تعيين بعض قبور ضحايا الحرب.

سادسا - التعاون بين البعثة وقوات حفظ السلام

٤٥ - في الفقرة ٦ (ب) من القرار ٩٣٧ (١٩٩٤)، عهد مجلس الأمن الى بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا بمراقبة عمل قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة في إطار تنفيذ الاتفاق المبرم في ١٤ أيار/مايو عام ١٩٩٤. وتزيد البعثة بأن قوات حفظ السلام ظلت تقوم بعملياتها وفقا للاتفاق. وهي موزوعة على جانبي المنطقة الأمنية، كما وزعت، حسب اتفاق الأطراف، في وادي كودوري. ولديها مراكز في هذه الجهات وتقوم فيها بأعمال الدورية، سواء بمفردها أو بالاشتراك مع البعثة.

٤٦ - ولا يزال التعاون بين البعثة وقوات حفظ السلام يحظى برضاء الجانبين الشديد. وهناك اجتماعات ومبادرات منتظمة للمعلومات على مختلف مستويات القيادة. أما التعاون على المستوى الأدنى، لا سيما بين القواعد الحاوية لمواقع الأفرقة التابعة للبعثة ونقاط التفتيش التابعة لقوات حفظ السلام، فإنه فعال بمعنى الكلمة.

سابعا - الجوانب الاجتماعية والاقتصادية

٤٧ - لا تزال المعونة الغوثية المقدمة في حالات الطوارئ والمعونة الإنسانية تمثّلان المحور الرئيسي لمساعدات الأمم المتحدة المقدمة إلى جورجيا. وقد ورد أعلاه بيان للجهود التي تبذلها في هذا الصدد مفضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من الوكالات الغوثية. كما ينبغي الإشارة إلى البرنامج الذي يضطلع به برنامج الأغذية العالمي، عن طريق وحدة القوقاز الاستشارية السوقية التابعة له، والهادف إلى تحقيق الاستعمال الأمثل للهياكل الأساسية الإقليمية لتيسير توصيل الإمدادات الغوثية.

٤٨ - وبينما تتواصل جهود الإغاثة، تمد مؤسسات بریتون وودز وعدد من الأجهزة الأخرى في منظومة الأمم المتحدة يد المساعدة إلى الحكومة بهدف تحويل جورجيا من مركزها الراهن، ألا وهو المركز المتلقي للمساعدة الغوثية والإنمائية، إلى بلد ذي نظام مالي سليم، يتيح أسواقا جديدة وظروفا جذابة للاستثمار. وكجزء من هذا الجهد، نشرت الحكومة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في أيار/مايو عام ١٩٩٥ "تقرير التنمية البشرية الوطنية". وهو يتضمن الدراسة الشاملة الأولى التي تتناول حالة البلد الاجتماعية - الاقتصادية.

٤٩ - وتقدم اللجنة الاقتصادية لأوروبا المشورة إلى الحكومة بشأن سبل تعزيز القدرات وبناء المؤسسات لتسهيل الانتقال إلى الاقتصاد السوقي. ويساعد البرنامج الإنمائي الحكومة على تنسيق وإدارة ما تتلقاه من

معمونة، وعلى إصلاح الإدارة العامة وتقويتها بهدف تكييفها لمتطلبات الاقتصاد السوقي والديمقراطية البرلمانية. أما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، فإنه ينفذ مشروعا يستهدف تحسين إدارة الجمارك في البلد. كما تساعد منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) الحكومة على التخطيط لإعادة تشكيل الصناعة.

٥٠ - وفيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية، تضطلع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بعدد من المشاريع المتصلة بطلب الرعاية الصحية، وإعداد برنامج موسع للتحصين، ورعاية صحة الأم والطفل.

ثامنا - الجوانب المالية

٥١ - سأقدم في الوقت المناسب إلى الهيئات التشريعية المناسبة، أية احتياجات تضاف إلى تكلفة البعثة المقدرة للفترة الممتدة من ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ نتيجة لقراري القاضي بتعيين نائب مقيم للمبعوث الخاص للأمين العام لجورجيا يكون في الوقت نفسه رئيسا للبعثة؛ وستشفع ببيان شامل لعدد محدود من الموظفين وتسهيلات أخرى (انظر الفقرة ٨ والفقرة ٩).

تاسعا - ملاحظات

٥٢ - أكاد لا أجد شيئا أضيفه إلى الملاحظات الواردة في تقريرتي السابق (S/1995/342)، الفقرات ٤٢ إلى ٤٤). وحسبما قلت في تلك المناسبة، فإنه على طرفي أي صراع أن يقوموا بإحلال السلم. وفي الوقت الحالي، يواصل الجانبان كلاهما اتخاذ مواقف لا يمكن، حتى الآن، التوفيق بينها: فالجانب الجورجي يعتقد أنه قد قدم كل ما يستطيع من تنازلات مبدئية، بينما يعتقد الجانب الأبخازي أن موقفه قد ظل متسقاً منذ البداية وهو لا يرغب في تغييره.

٥٣ - وحسبما أشرت من قبل، يتواصل العمل فيما يختص بالبروتوكول الذي صاغه الروس وهو موضع متابعة دقيقة من قبل مبعوثي الخاص. إلا أنه من المحتمل أن تتأثر الحالة بنتيجة نظر برلمان جورجيا في مشروع الدستور المنقح، وبالانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقرر إجراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٩٥.

٥٤ - ولا يزال من المتعين عمل الشيء الكثير إذا أريد التوصل الى تسوية سلمية تجمع شمل شعوب جورجيا مرة أخرى. فاقتصاد أبخازيا في حالة ركود فعلي وسيظل كذلك الى أن يُسمح للسكان المشردين بالعودة إلى ديارهم وتستعاد الصلات العادية، الاجتماعية والاقتصادية والاتصالية والقانونية والطاقية والنقلية وغيرها، مع سائر جورجيا. ولا يزال اقتصاد ذلك البلد يعاني من ضعف بالغ ولن تتسنى إعادة بنائه بشكل مناسب بينما طاقاته وموارده السياسية وغير السياسية تحول عن اتجاهها الطبيعي للتصدي للقلق

في أبخازيا وجنوب أوسشيا. وحسبما يبين هذا التقرير، فإن الأمم المتحدة تقدم، بعدد من السبل، مساعدة قيّمة إلى جورجيا، كجزء من معونة المجتمع الدولي المقدمة إلى بلد يحتاج إليها.

٥٥ - ويحتاج السعي الدائم إلى حل سياسي للصراع الجورجي - الأبخازي إلى دعم مناسب وموارد مناسبة. ولهذا السبب، قررت تعيين نائب مقيم لكي ينوب عن مبعوثي الخاص ويساعده في جهوده الهادفة إلى التوصل إلى تسوية شاملة وتنفيذ مثل هذه التسوية، التي تستند إلى ثلاثة عناصر أساسية، هي: عودة اللاجئين والمشردين داخليا عودة سالمة مبكرة، والحفاظ على السلامة الإقليمية لجمهورية جورجيا، ومنح مركز خاص لأبخازيا. وما لم تتحقق هذه العناصر الثلاثة جميعها، سيظل ماثلا خطر استمرار عدم الاستقرار واندلاع الصراع مرة أخرى في نهاية المطاف. كما أن التطورات المستجدة في أماكن أخرى بمنطقة القوقاز ستؤثر على احتمالات تسوية الصراع الجورجي - الأبخازي.

٥٦ - وسيترك العميد جون هفيدغارد كبير المراقبين العسكريين بالبعثة، منصبه قريبا في نهاية فترة خدمته، وهي سنتين. وإنني أود أن أوجه الشكر إليه، وإلى جميع الأفراد العسكريين والمدنيين العاملين تحت قيادته، على تفانيهم وحسن خدمتهم.

المرفق الأول

بعثة مراقبة حقوق الإنسان في أبخازيا، جمهورية جورجيا

أولا - الأهداف

١ - تستهدف البعثة ما يلي:

- (أ) مراقبة حالة حقوق الإنسان في منطقة غالي، مع إيلاء اهتمام خاص لحالة العائدين واللاجئين؛
- (ب) الاسهام، بالتعاون مع الوكالات والهيئات الدولية الأخرى الناشطة في المنطقة، في إعداد تدابير لبناء الثقة؛
- (ج) إعداد أنشطة للمساعدة التقنية بغية الإسهام في إقرار سيادة القانون وتقوية المؤسسات تعزيزا لحقوق الإنسان وحماية لها.

ثانيا - أساليب العمل

٢ - تطبّق البعثة أساليب العمل التالية:

- (أ) جمع المعلومات على الطبيعة عن حالة حقوق الإنسان، من الشهود والمصادر الموثوقة الأخرى مباشرة؛
- (ب) إقامة صلة مباشرة مع حكومة جورجيا ومع سلطات الأمر الواقع في أبخازيا، وتقديم المشورة إليهما بشأن التدابير المتعيّن اتخاذها لمنع انتهاك حقوق الإنسان في المنطقة ومعالجة الانتهاكات؛
- (ج) إقامة صلة وثيقة وتعاون وثيق مع البعثة وقوات حفظ السلام، ومع الوكالات والهيئات الدولية الأخرى الناشطة في المنطقة؛
- (د) رفع تقارير إلى المفوض السامي لحقوق الإنسان، وإلى الأمين العام، عن طريق المفوض السامي، بشأن حالة حقوق الإنسان وتأثيرها على فض الصراع.

المرفق الثاني

تكوين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٥

المراقبون العسكريون	البلد
٣	الاتحاد الروسي
١	ألبانيا
٨	الأردن
١٠	ألمانيا
٦	أندونيسيا
٤	أوروغواي
٩	باكستان
١١	بنغلاديش
٥	بولندا
٥	تركيا
٥	الجمهورية التشيكية
٦	جمهورية كوريا
٦	الدانمرك
٧	السويد
٥	سويسرا
٥	فرنسا
٤	كوبا
٦	مصر
١٠	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
٤	النمسا
٦	هنغاريا
٤	الولايات المتحدة الأمريكية
٥	اليونان
١٣٥	

(أ) قد تختلف الأرقام نتيجة للمناوبات.

- - - - -